التفاوتات المجالية بالمجال البيحضري لمدينة طنجة:
الدواوير بين أثر الدينامية الصناعية وإشكالية العدالة الترابية

بدر ايباش، طالب بسلك الدكتوراه
دة. جميلة السعيدي، أستاذة التعليم العالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء
المغرب

مقدمة

شهدت مدينة طنجة خلال العقود الأخيرة تحولا اقتصاديا وهيكليا استثنائيا جعلها قطبا صناعيا إقليميا ودوليا بامتياز، وذلك بفضل استراتيجيات التهيئة المجالية وتطوير البنيات التحتية الكبرى، وفي مقدمتها مركب ميناء طنجة المتوسط والمناطق الاقتصادية الحرة المجاورة له. وقد ساهم هذا الاستثمار في إحداث دينامية صناعية متسارعة اعتمدت على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات عالية مثل صناعة السيارات، والطيران، والنسيج، واللوجستيك.[1]

و لم تقتصر آثار هذه الدينامية على تنشيط الاقتصاد وخلق فرص الاستثمار، بل تجاوزتها إلى إعادة تشكيل المجال البيحضري، من خلال تغير استعمالات الأرض، وتسارع التوسع العمراني، وإعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. وقد أصبحت الدواوير الواقعة في محيط الأقطاب الصناعية تشهد تحولات متباينة من حيث التجهيزات والبنيات التحتية والوظائف المجالية، الأمر الذي أفرز تفاوتات ترابية واضحة بين المجالات القريبة من الدينامية الصناعية وتلك الأقل اندماجا فيها، بما يطرح إشكالية تحقيق تنمية مجالية متوازنة وعدالة ترابية في توزيع ثمار النمو الاقتصادي[2] .

وفي هذا السياق، يكتسي مفهوم العدالة الترابية أهمية متزايدة في الدراسات الجغرافية المعاصرة، باعتباره إطارا تحليليا لتقييم مدى عدالة توزيع فرص التنمية والخدمات والتجهيزات بين المجالات، وليس مجرد قياس لمعدلات النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدينامية الصناعية بمدينة طنجة وإعادة تشكيل المجال البيحضري، مع التركيز على التفاوتات المجالية التي أفرزتها على مستوى الدواوير البيحضرية، واستجلاء حدود السياسات العمومية في الحد منها وتعزيز الإدماج الترابي (Soja, 2010.). وتنسجم هذه المقاربة مع الأدبيات التي تؤكد أن نجاح المشاريع الكبرى ينبغي أن يقاس أيضا بقدرتها على تحقيق العدالة المجالية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية[3].

وانطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي :**إلى أي حد ساهمت الدينامية الصناعية بطنجة في إعادة تشكيل المجال البيحضري وإنتاج تفاوتات مجالية بين الدواوير، وما حدود السياسات العمومية في تحقيق العدالة الترابية؟** وينبثق عن هذا السؤال المركزي عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها: كيف أثرت المشاريع الصناعية الكبرى في التحولات المجالية التي عرفتها الدواوير

[1] Bouaouinate, M., & El Aich, A. (2017). L'impact des zones industrielles sur la croissance urbaine: Cas de Tanger. Revue Marocaine de Géomorphologie et d'Aménagement (ou revue/ouvrage académique spécialisé).

[2]Sabine Planel. (2012). Foucault, échelles, espace et justice à Tanger-Med (Maroc).

[3] Soja, E. W. (2010). *Seeking Spatial Justice*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

البيحضرية؟ وما أبرز مظاهر التفاوتات العمرانية والاجتماعية الناتجة عن هذه التحولات؟ وإلى أي مدى استطاعت برامج التأهيل وإعادة الهيكلة أن تحد من هذه الفوارق؟

وتفترض الدراسة أن الدينامية الصناعية، رغم دورها المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة المجال، أسهمت في إنتاج تفاوتات مجالية متباينة داخل الدواوير البيحضرية، نتيجة اختلاف مستويات الاندماج في مسارات التنمية، وتفاوت تدخلات السياسات العمومية، فضلا عن تأثير ديناميات السوق العقارية والضغط العمراني. كما تنطلق من فرضية ثانية مفادها أن تحقيق العدالة الترابية يظل رهينا بتبني مقاربات تخطيطية مندمجة تستحضر خصوصيات المجال البيحضري، وتضمن توزيعا أكثر توازنا للتجهيزات والخدمات وفرص التنمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بالاستناد إلى مقاربة مجالية تجمع بين تحليل المعطيات الإحصائية والوثائق التخطيطية، عن طريق المقارنة بين معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 2014 و2024، بما يسمح برصد اتجاهات النمو السكاني والتغيرات المجالية التي عرفتها الدواوير خلال الفترة المدروسة. كما يستند إلى التوطين الخرائطي للدواوير والمناطق الصناعية والعناصر المجالية المرتبطة بها، بهدف إبراز درجة القرب أو الارتباط بين هذه الوحدات ومراكز الدينامية الصناعية. وبذلك يشكل المجال المدروس إطارا ملائما لفحص مدى مساهمة الدينامية الصناعية في إعادة تشكيل المجال البيحضري، وفي المقابل الكشف عن استمرار أو اتساع بعض مظاهر التفاوتات المجالية المرتبطة بالولوج إلى التجهيزات والخدمات وفرص الاندماج في الدينامية الاقتصادية.

المحور الأول: الدينامية الصناعية وإعادة تشكيل المجال البيحضري لطنجة ومحيطها

عرف إقليم طنجة–أصيلة منذ بداية الألفية الثالثة تحولا هيكليا في بنيته الاقتصادية والمجالية ارتبط باعتماد الدولة المغربية استراتيجية تقوم على إنشاء أقطاب اقتصادية كبرى قادرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودمجه في سلاسل القيمة العالمية.

1. مرتكزات الدينامية الصناعية ومقومات الجاذبية المجالية

أ. ميناء طنجة المتوسط وتعزيز الجاذبية الاقتصادية للمجال

شكل مشروع ميناء طنجة المتوسط نقطة الانطلاق الأساسية لهذه الدينامية، باعتباره مشروعا مهيكلا لم يقتصر دوره على تطوير النشاط المينائي، بل أسهم في استقطاب الاستثمارات الصناعية واللوجستيكية، وتعزيز الربط بين المغرب والأسواق الدولية، مما جعل الإقليم أحد أبرز مراكز الإنتاج والتصدير على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط[4]

[4] Tanger Med Special Agency. (2023). *Annual Report 2023.*

خريطة 1 موقع ميناء طنجة المتوسط

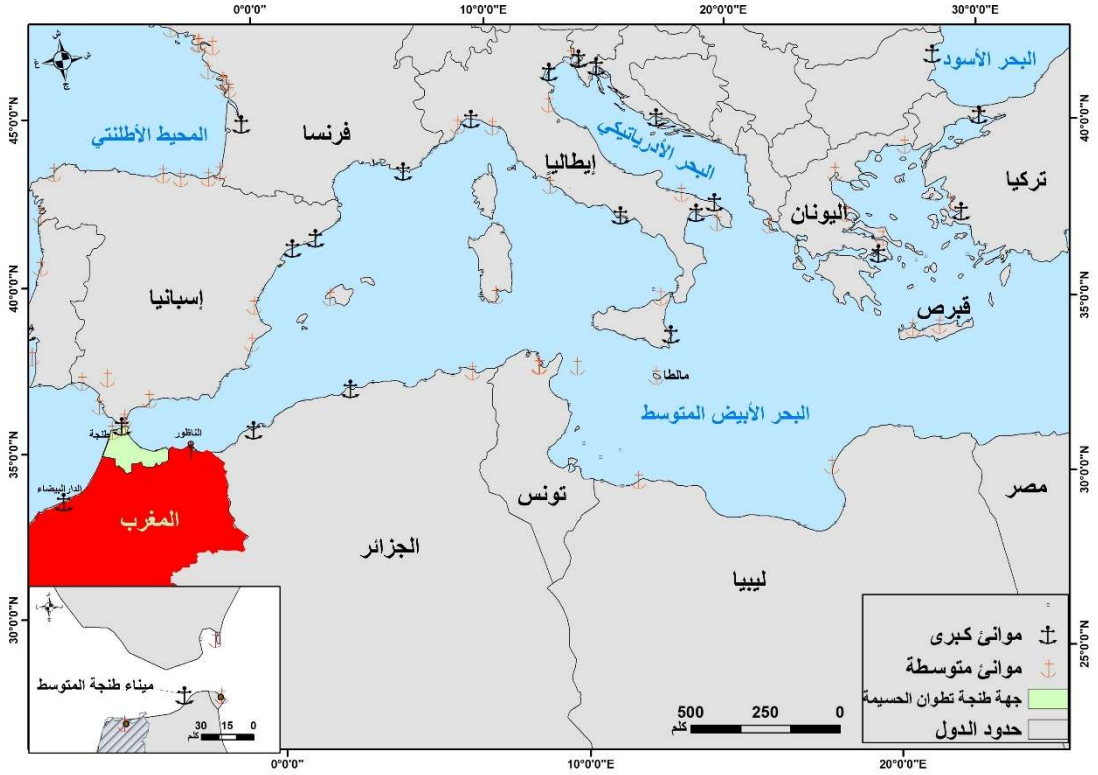

المصدر: إعداد الباحث ، باستعمال برنامج.ArcGIS

وتزداد أهمية هذا الموقع بالنظر إلى ضيق المسافة الفاصلة بين القارتين الإفريقية والأوروبية؛ إذ لا تتجاوز المسافة بين الضفتين في أضيق أجزاء مضيق جبل طارق نحو 14كلم، بينما يمتد المضيق على طول يقارب 60كلم، مما يجعله أقرب نقطة بحرية بين أوروبا وإفريقيا. وتمنح هذه الوضعية طنجة موقعا متميزا في فضاء تتقاطع فيه المجالات البحرية والقارية، وتتجاور فيه ضفتان تنتميان إلى مجالين اقتصاديين متكاملين نسبيا، هما المجال الأوروبي والمجال المغاربي[5].

ولا تقتصر أهمية المضيق على القرب الجغرافي بين ضفتيه، وإنما ترتبط أيضا بوظيفته باعتباره ممرا بحريا دوليا يصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، حيث لم تعد وظيفته مقتصرة على عبور المسافرين بين الضفتين، بل أصبح جزءا من منظومة واسعة للنقل البحري الدولي، تشمل سفن الحاويات والناقلات وسفن العبور. وتبرز المعطيات المتعلقة بحركة الملاحة في المضيق تنوع أصناف السفن العابرة، بما يعكس تعدد الوظائف التي يؤديها هذا المجال البحري في حركة التجارة والنقل الدولية، حيث تشير بيانات سلطة ميناء جبل طارق إلى عبور نحو 100 ألف سفينة سنويا عبر المضيق، وهو ما يعكس حجم الحركة البحرية التي تتركز في هذا الممر الاستراتيجي. كما تتنوع السفن العابرة بين سفن الحاويات والناقلات وسفن نقل الركاب وغيرها، بما يؤكد تعدد الوظائف التي يؤديها المضيق في حركة النقل البحري الدولي[6].

ويمثل ميناء طنجة المتوسط بنية مهمة للنقل البحري، حيث أصبح رافعة لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي والترابي، إذ ساهم في انتقال طنجة من قطب حضري ذي وظائف تجارية وخدماتية بالأساس إلى مجال يتمتع بوظائف صناعية ولوجستيكية متنامية. وهو ما يفسر جزئيا توسع نطاق التأثير الاقتصادي والعمراني للمدينة باتجاه المجالات المحيطة بها.

[5] Mareï, N. (2012). *Le détroit de Gibraltar dans la mondialisation des transports maritimes*. EchoGéo.

[6] Gibraltar Port Authority. *Port Information – About the Port of Gibraltar*.2025

ب. المناطق الصناعية واللوجستيكية بإقليمي طنجة–أصيلة والفحص أنجرة

واكب إنشاء ميناء طنجة المتوسط تطوير منظومة متكاملة من المناطق الصناعية من أبرزها المنطقة الحرة بطنجة ومدينة طنجة أوتوموتيف سيتي ومنطقة طنجة تيك، إلى جانب عدد من المناطق الصناعية المتخصصة. وقد ساهمت هذه المناطق في استقطاب شركات عالمية في مجالات صناعة السيارات والطيران والنسيج واللوجستيك، مما عزز مكانة طنجة كقطب صناعي رئيسي داخل الاقتصاد المغربي، وأسهم في خلق آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة[7].

خريطة 2 توطين مرتكزات الدينامية الصناعية والبنية التحتية بطنجة

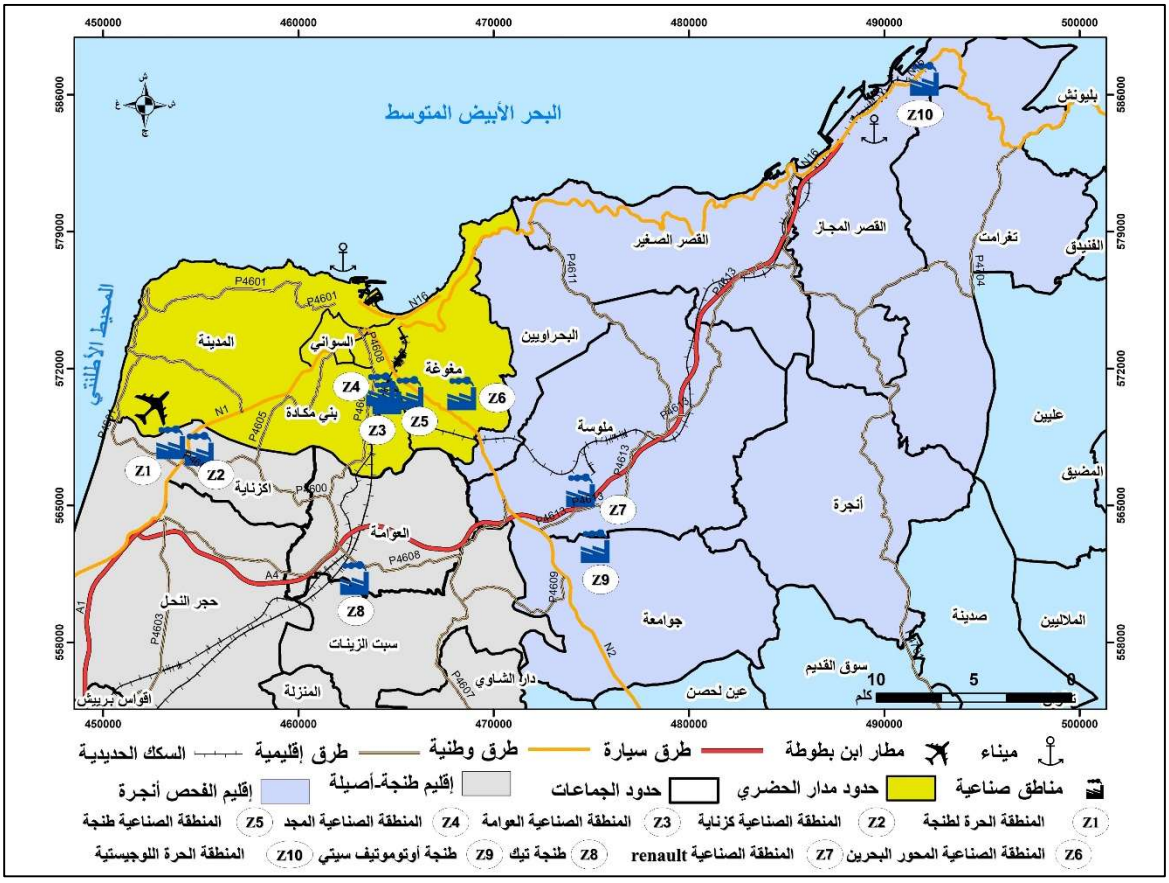

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مصادر إحصائية وخرائطية مختلفة، باستعمال ArcGIS.

ج. البنيات التحتية وشبكات الربط وإعادة تنظيم المجال

لم يكن نجاح هذه المشاريع الصناعية ممكنا لولا تطوير البنيات اللوجستيكية وشبكات النقل، التي شملت:

- **الشبكة الطرقية:** أدت الشبكة الطرقية دورا محوريا في ربط طنجة بالميناء والمناطق الصناعية والمراكز الحضرية المجاورة. وقد ساهم تطوير الطرق السيارة والوطنية والجهوية في تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وتعزيز الاندماج الوظيفي بين المدينة ومجالها البيحضري.
- **السكك الحديدية:** تساهم الشبكة السككية في تعزيز ربط طنجة بالمراكز الحضرية والاقتصادية الوطنية، خاصة بعد إدماج المدينة في شبكة القطار فائق السرعة LGV. كما يدعم الربط السككي للميناء حركة البضائع ويعزز التكامل بين الأنشطة الصناعية والمينائية.

[7] AMDIE. (2023). *Rapport annuel.* (Tanger Med Zones. (2023). *Présentation des zones d'activités.*)

- **الموانئ:** يشكل ميناء طنجة المتوسط أحد أهم مرتكزات البنية التحتية بالإقليم، حيث أسهم في تعزيز انفتاح طنجة على الأسواق الدولية ودعم الأنشطة الصناعية واللوجستيكية. كما أدى ارتباطه بشبكات الطرق والسكك الحديدية إلى تعزيز التكامل بين الميناء والمناطق الصناعية.

أما ميناء طنجة المدينة؛ فقد أعيد توجيه وظائفه تدريجيا نحو أنشطة الرحلات البحرية واليخوت والعبارات.

- **النقل الجوي:** يمثل مطار طنجة ابن بطوطة مكونا مهما في منظومة النقل بالإقليم، حيث يقع المطار على بعد حوالي 11 كيلومترا جنوب غرب وسط طنجة ، ويساهم المطار في تعزيز الربط الجوي لطنجة بالمدن الوطنية والدولية ،كذلك في دعم جاذبية المدينة للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وتسهيل حركة الأشخاص والفاعلين الاقتصاديين.

وتشير هذه التحولات إلى أن الدينامية الصناعية بإقليم طنجة لا يمكن اختزالها في نمو القطاع الصناعي فقط، بل تمثل عملية لإعادة إنتاج المجال وفق منطق اقتصادي جديد، يقوم على تعزيز الترابط بين الصناعة، واللوجستيك، والاستثمار، والعمران.[8]

وقد انعكس ذلك في توسع النفوذ الحضري خارج الحدود التقليدية للمدينة، وامتداد تأثيرها نحو الدواوير البيحضرية، التي أصبحت جزءا من منظومة اقتصادية ومجالية متكاملة. ويؤكد هذا الطرح ما ذهبت إليه الأدبيات الجغرافية الحديثة، التي تعتبر أن الأقطاب الصناعية الكبرى لا تقتصر على إنتاج الثروة، بل تؤدي أيضا إلى إعادة تشكيل التنظيم المجالي وإعادة توزيع الأنشطة والسكان داخل المجال.[9]

2. التحولات المجالية بالمجال البيحضري في ظل الدينامية الصناعية

لم تقتصر آثار الدينامية الصناعية بمدينة طنجة على تعزيز الأداء الاقتصادي، بل امتدت إلى إعادة تشكيل المجال البيحضري، الذي أصبح يشهد تحولات متسارعة مست مختلف مكوناته المجالية. ويعد المجال البيحضري فضاء ديناميا تتداخل فيه الخصائص القروية والحضرية، ويتأثر بشكل مباشر بالتوسع العمراني والاقتصادي للمدينة، مما يجعله أكثر المجالات قابلية لاستقبال آثار المشاريع المهيكلة والتحولات المرتبطة بها[10].

ومن أبرز مظاهر هذه التحولات تغير استعمالات الأرض، حيث أدى التوسع الصناعي والعمراني إلى تحويل أجزاء من الأراضي الفلاحية والمجالات المفتوحة إلى استعمالات سكنية وصناعية وخدماتية، خاصة بالمناطق القريبة من المنطقة الحرة والمحاور الطرقية الكبرى. وقد أفرز هذا التحول إعادة تنظيم للبنية العقارية وارتفاعا في القيمة الاقتصادية للأراضي، مع تنامي الضغوط المرتبطة بالمضاربة العقارية وتزايد الطلب على العقار، وهي ظواهر أصبحت تميز العديد من الدواوير البيحضرية بإقليم طنجة[11] .

خريطة 3 تطور حدود المجال الحضري وتغير حدوده بين الفترات المدروسة

[8] Jamila saidi The Nador Steel Complex_ The Beginnings of a National Base Industry

[9] Scott, A. J. (2001). *Globalization and the rise of city-regions*. European Planning Studies, 9(7), 813–826. https://doi.org/10.1080/09654310120079788.

[10] ، ضمن: معجم العمران والتهيئة، الطبعة الثالثة، منشورات الجامعة الفرنسية"Périurbanisation" بيير ميرلان وفرانسواز شواي، (2015)، مادة ،. باريس، ص. 582(PUF)

[11] ، ص 45. الوكالة الحضرية لطنجة، تقرير الأنشطة برسم سنة 2024

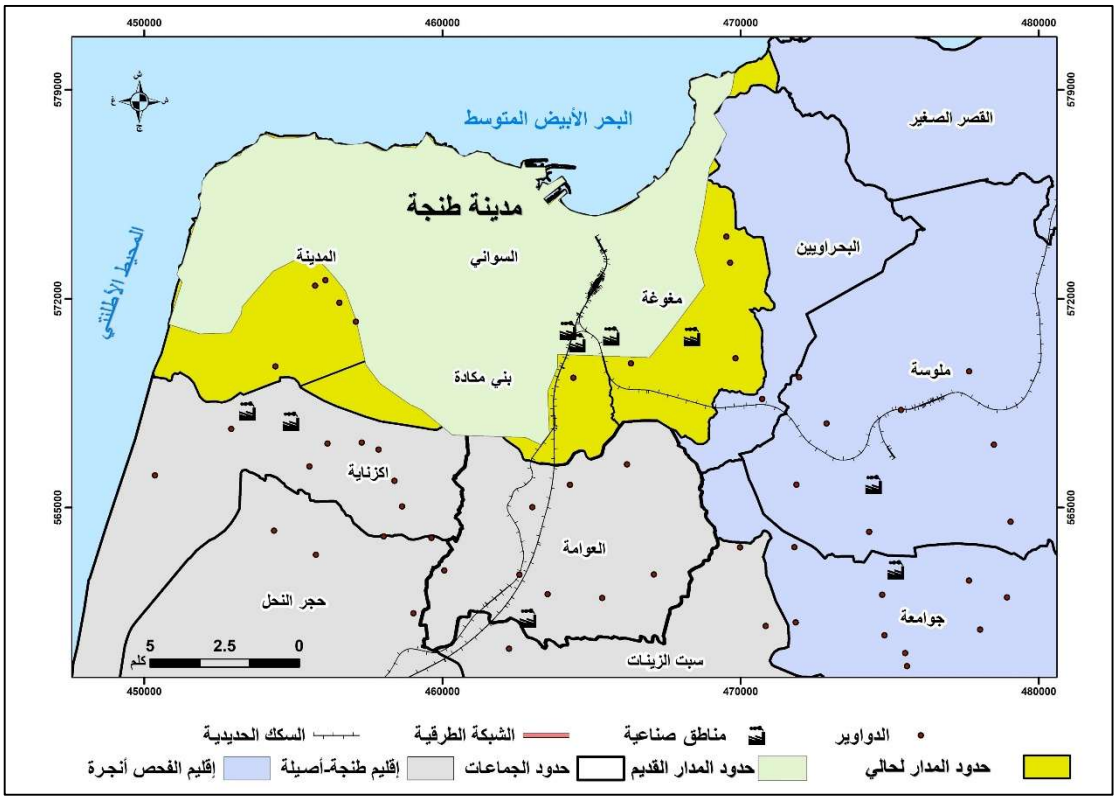

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الحضرية لطنجة، باستعمال.ArcGIS

وأفرزت الدينامية الصناعية والاقتصادية التي عرفتها طنجة خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنيتها المجالية، كان من أبرز مظاهرها توسع المدار الحضري وتجاوز الامتداد العمراني للحدود التقليدية للمدينة .فقد انتقلت مساحة المدار الحضري من حوالي 114.127كلم² إلى 168.75 كلم² بزيادة قدرها 57.60%، بما يعكس اتساع المجال الذي أصبحت الوظائف الحضرية تمارس داخله وارتفاع وتيرة استهلاك المجال بفعل النمو السكاني والعمراني وتزايد الأنشطة الاقتصادية.

غير أن قراءة هذا التوسع تستوجب أخذ التحولات التي طرأت على الحدود الإدارية للإقليم والجماعات الترابية بعين الاعتبار. فالتغيرات التي عرفها التنظيم الإداري والترابي خلال الفترة المدروسة تجعل المقارنة بين مختلف الفترات الزمنية أكثر تعقيدا، إذ لا تعكس بعض التغيرات في المساحة أو في توزيع السكان بالضرورة تحولا ماديا في المجال وإنما قد تكون مرتبطة بإعادة تنظيم الحدود أو بتغيير الانتماء الإداري لبعض الوحدات الترابية. ولذلك، فإن تحليل توسع المدار الحضري ينبغي أن يميز بين التوسع العمراني الفعلي من جهة، والتغيرات الناتجة عن إعادة التقسيم الإداري والترابي من جهة أخرى. وتكتسي هذه الملاحظة أهمية خاصة في دراسة الدواوير التي قد يتغير انتماؤها الإداري بين فترتين دون أن يعني ذلك تغير موقعها الجغرافي أو اختفاء وحدتها المجالية.

جدول1 : تطور مساحة المدار الحضري حسب المقاطعات بين الوضع القديم والحالي

المقاطعة	المدار الحضري القديم (كم²)	المدار الحضري الحالي (كم²)	التغير في المساحة (كم²)	نسبة التغير(%)
طنجة المدينة	54.20	76.62	+22.42km²	+41.37%
السواني	22.13	5.07	−17.06 km²	−77.09%
مغوغة	13.03	51.15	+38.12 km²	+292.56%
بني مكادة	17.71	35.90	+18.19 km²	+102.71%
المجموع	107.07	168.74	+61.67 km²	+57.60%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق التعمير والمعطيات المجالية للوكالة الحضرية لطنجة، مع حساب نسب التغير.

تكشف المقارنة بين الوضع القديم والحالي للمدار الحضري عن تحول واضح في التوزيع المجالي للعمران داخل مدينة طنجة، حيث ارتفعت المساحة الإجمالية للمدار الحضري من حوالي 107.07كم² إلى 168.74 كم²، أي بزيادة قدرها 61.67كم²، وبنسبة نمو إجمالية بلغت نحو 57.60 .%ولا يعكس هذا التطور مجرد توسع متجانس للمدار الحضري، بل يكشف عن إعادة توزيع مهمة للمجال الحضري بين مختلف المقاطعات.

وتبرز مغوغة باعتبارها المجال الذي سجل أكبر تحول نسبي، إذ ارتفعت مساحة مدارها الحضري من 13.03كم² إلى 51.15 كم²، أي بزيادة قدرها 38.12كم²، وبنسبة بلغت 292.56 .%ويعكس هذا التطور اتساعا كبيرا في المجال الذي أصبح خاضعا للوظائف الحضرية، وهو ما يمكن قراءته في ضوء الموقع الذي تشغله مغوغة ضمن المجالات المتأثرة بالدينامية الاقتصادية والصناعية والعمرانية لطنجة.

وتأتي بني مكادة في المرتبة الثانية من حيث النمو النسبي، حيث انتقلت من 17.71كم² إلى 35.90 كم²، أي بزيادة 18.19 كم²، وبنسبة 102.71 .%ويشير هذا التطور إلى تضاعف المساحة الحضرية تقريبا، بما يعكس استمرار الضغط العمراني واتساع المجال المبني والوظائف الحضرية نحو المجالات المحيطة.

أما طنجة المدينة، فقد عرفت بدورها توسعا ملموسا، إذ ارتفعت مساحة المدار الحضري من 54.20كم² إلى 76.62 كم²، بزيادة 22.42كم²، أي بنسبة 41.37 .%ورغم أن معدل نموها النسبي أقل من مغوغة وبني مكادة، فإنها ظلت صاحبة أكبر مساحة حضرية في الوضع الحالي، وهو ما يعكس استمرار ثقلها داخل البنية الحضرية للمدينة.

في المقابل، تمثل السواني حالة مختلفة تماما، إذ تراجعت مساحة المدار الحضري بها من 22.13كم² إلى 5.07 كم²، أي بانخفاض قدره 17.06كم²، وبنسبة 77.09− .%ولا ينبغي تفسير هذا التراجع مباشرة باعتباره انكماشا عمرانيا فعليا؛ بل يستوجب ربطه بالتغيرات التي طرأت على التقسيم الإداري وحدود المقاطعات وتوزيع المجال الحضري .وبالتالي، فإن انخفاض المساحة المسجلة هنا قد يعكس بدرجة مهمة إعادة تنظيم المجال والحدود الإدارية أكثر مما يعكس تراجعا فعليا في العمران.

وبصفة عامة، تكشف هذه المعطيات عن إعادة تشكيل واضحة للتوزيع المجالي للمدار الحضري بطنجة؛ فقد تركزت الزيادة أساسا في مغوغة وبني مكادة، مع استمرار توسع طنجة المدينة، في حين سجلت السواني تراجعا كبيرا في المساحة المسجلة. ومن هنا نستنتج، إن تطور المدار الحضري لا يمكن اختزاله في مفهوم "التمدد العمراني "فقط، حيث ينبغي فهمه باعتباره نتيجة لتفاعل النمو العمراني الفعلي مع إعادة التنظيم الإداري والمجالي للمدينة. وفي هذا السياق، سيتناول المحور الثاني التفاوتات المجالية بالدواوير البيحضرية، من خلال مقاربتها في ضوء رهانات العدالة الترابية.

المحور الثاني: التحولات الديمغرافية ورهانات العدالة الترابية بالدواوير البيحضرية

أفرزت الدينامية الصناعية والتوسع العمراني بطنجة ومحيطها تحولات متفاوتة داخل الدواوير البيحضرية، التي أصبحت تشكل مجالات متزايدة الارتباط بالأقطاب الصناعية ومحاور النقل والمراكز الحضرية. غير أن هذه التحولات لم تنعكس بالدرجة نفسها على مختلف الدواوير، إذ تختلف مستويات النمو السكاني والتجهيز والخدمات ووتيرة التحول العمراني من مجال إلى آخر. ومن هذا المنطلق، يركز هذا المحور على إبراز مظاهر هذه التفاوتات، وربطها بدرجة القرب والاندماج في الدينامية الصناعية، في ضوء رهانات العدالة الترابية.

1. **التفاوتات في النمو السكاني بالدواوير البيحضرية**

لم يكن اختيار الدواوير موضوع الدراسة اختيارا اعتباطيا، وإنما استند إلى مجموعة من المعايير المجالية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بما يسمح بانتقاء مجالات ترابية تعكس بدرجات متفاوتة مظاهر التحول الذي تعرفه المجالات القروية والبيحضرية بإقليم طنجة–أصيلة. وقد تم الانطلاق في مرحلة أولى من جرد الدواوير التابعة للإقليم، ثم تصنيفها وفق موقعها بالنسبة إلى المراكز الحضرية وشبكة الطرق والمناطق الصناعية ومجالات التوسع العمراني إلى جانب الاستناد إلى المعطيات الديمغرافية المتاحة على مستوى الدوار.

خريطة 4: توطين المجال المدروس بطنجة وموقع الدواوير والمناطق الصناعية

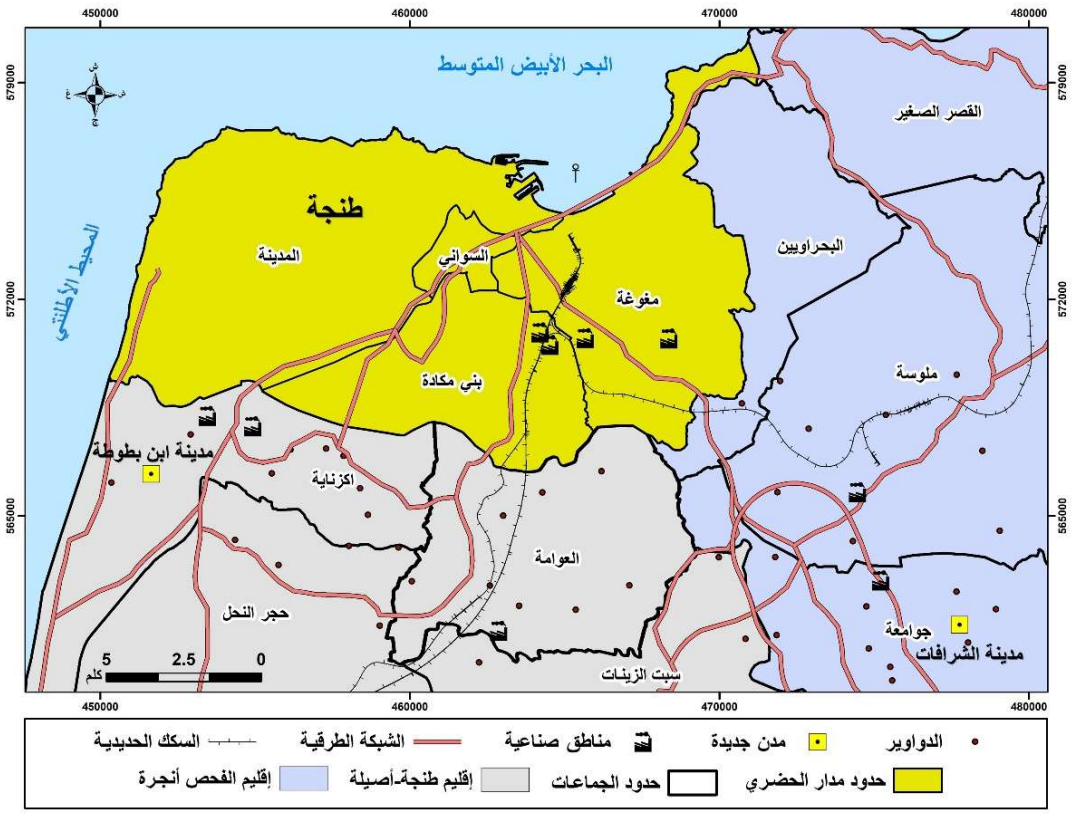

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الحضرية لطنجة، باستعمال ArcGIS.

وفي هذا السياق، لم تعد آثار هذه الدينامية مقتصرة على إقليم طنجة–أصيلة، بل امتدت نحو إقليم الفحص أنجرة، الذي يشكل امتدادا مجاليا متاخما لطنجة ويحتضن بدوره مكونات مهمة من المنظومة الصناعية واللوجستيكية، بما يجعل الفصل بين المجالين على أساس الحدود الإدارية غير كافٍ لفهم التحولات البيحضرية الجارية.

وعليه، تعتمد الدراسة مجالا بيحضريا وظيفيا يضم أجزاء من إقليمي طنجة–أصيلة والفحص أنجرة، مع التركيز على الدواوير الواقعة في نطاق التأثير المباشر للدينامية الصناعية ومحاور النقل ومجالات التوسع العمراني. ويتيح هذا الاختيار تحليل التفاوتات المجالية من منظور يقوم على درجة الاندماج في الدينامية الاقتصادية والصناعية، بدل الاقتصار على الانتماء الإداري.

ولتحديد الدواوير الأكثر ارتباطا بالدينامية الصناعية، تم اعتماد تقنية **Buffer** بواسطة برنامج **ArcGIS**، من خلال إنشاء نطاق تأثير يمتد على مسافة **5كلم حول المناطق الصناعية** موضوع الدراسة. وقد مكنت هذه العملية من تحديد الدواوير الواقعة داخل هذا النطاق باعتبارها الأقرب مكانيا إلى المجالات الصناعية والأكثر احتمالا للتأثر بتحولاتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. وشكلت نتائج هذا التحليل المكاني مرحلة أولية في انتقاء الدواوير موضوع الدراسة، قبل اعتماد مؤشرات أخرى، خاصة النمو السكاني والتحول العمراني ومستوى التجهيز.

خريطة 5: نطاق التأثير المكاني للمناطق الصناعية وتوزيع الدواوير بإقليم طنجة (5 كلم)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الحضرية لطنجة، باستعمال.ArcGIS

أسفرت عملية التحليل المكاني باستخدام تقنية **Buffer** ببرنامج **ArcGIS** عن تحديد **66دوارا** تقع ضمن نطاق تأثير يمتد لمسافة **5كلم حول المناطق الصناعية**. وتمثل هذه الدواوير المجال الأولي الذي سيتم من خلاله انتقاء الحالات الأكثر ملاءمة للدراسة المقارنة بالاعتماد على مؤشرات ديمغرافية وعمرانية واجتماعية ومجالية.

إلا أن الدواوير المتواجدة بالمجال الحضري والتي يبلغ عددها 8 دواوير بالجماعة الحضرية كزناية، و 5 دواوير بالجماعة الحضرية طنجة، و 4 دواوير بالجماعة الحضرية مغوغة، ودوار واحد بالجماعة الحضرية بني مكادة والتي لا نتوفر على معطيات بخصوصها، حيث أن هذه الدواوير دخلت في مجال تصميم التهيئة لمدينة طنجة وتمت تهيئتها لتصبح أحياء جديدة، وعليه سيصبح عدد الدواوير المختارة 48 دوارا.

وبعد تحديد الدواوير الواقعة ضمن نطاق التأثير، تم اعتماد مجموعة من المعايير التكميلية للمفاضلة بينها، شملت التطور الديمغرافي بين سنتي 2014 و2024، وموقع الدوار بالنسبة لشبكة الطرق والمحاور الرئيسية ودرجة التحول العمراني ومستوى التجهيز والخدمات وطبيعة ارتباطه بالمجالات الصناعية والحضرية المحيطة .وبذلك تم الانتقال من الاختيار القائم على القرب الجغرافي فقط إلى اختيار أكثر 20 دوار له نمو سكاني في كل من إقليمي طنجة–أصيلة والفحص أنجرة والتي تسمح حالتها بدراسة التفاوتات المجالية من أبعادها العمرانية والاجتماعية والبيئية.

جدول (2): الدواوير 20 الأكثر نموا سكانيا بإقليم طنجة–أصيلة خلال الفترة 2014–2024

الترتيب	الدوار	الجماعة	سكان 2014	سكان 2024	الزيادة في السكان	النمو%	داخل نطاق 5 كلم؟
1	حجر النحل	حجر النحل	1,455	9,598	+8,143	559.7	لا
2	**شراقة**	حجر النحل	2,451	8,201	+5,750	234.6	نعم
3	**الكوارت المحارزة**	العوامة	1,070	3,722	+2,652	247.9	نعم
4	**المومبار**	العوامة	1,365	3,924	+2,559	187.5	نعم
5	**عين دالية الصغيرة**	العوامة	1,374	3,259	+1,885	137.2	نعم
6	**بوكدور**	حجر النحل	927	2,805	+1,878	202.6	نعم
7	**السلاويين**	العوامة	910	1,600	+690	75.8	نعم
8	**القلعية**	سبت الزينات	732	1,407	+675	92.2	نعم
9	**الديموس**	العوامة	1,216	1,815	+599	49.3	نعم
10	**عين دالية الكبيرة**	العوامة	482	942	+460	95.4	نعم
11	**الخرب**	سبت الزينات	692	1,058	+366	52.9	نعم
12	**دار زهيرو**	حجر النحل	723	1,073	+350	48.4	نعم
13	**الشريعة**	العوامة	414	750	+336	81.2	نعم
14	المركز	حد الغربية	191	439	+248	129.8	لا
15	أولاد الرياحي	سيدي اليمني	945	1,193	+248	26.2	لا
16	**قنوعة**	المنزلة	476	717	+241	50.6	نعم
17	**الغزلان**	سبت الزينات	259	429	+170	65.6	نعم
18	**أولاد زيان**	سبت الزينات	466	627	+161	34.5	نعم
19	**النحل**	سبت الزينات	257	413	+156	60.7	نعم
20	النقاقشة	سيدي اليمني	649	801	+152	23.4	لا

المصدر :المندوبية السامية للتخطيط، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 و2024؛ معالجة الباحث.

جدول (3): الدواوير 20 الأكثر نموا سكانيا بإقليم الفحص–أنجرة خلال الفترة 2014–2024

الترتيب	الدوار	الجماعة	السكان 2014	السكان 2024	الزيادة في السكان	معدل النمو %	داخل نطاق 5 كلم؟
1	بني واسين	البحراويين	2,120	6,300	+4,180	197.2	نعم
2	الرمان	ملوسة	1,923	3,191	+1,268	65.9	نعم
3	دار حمران	ملوسة	562	1,829	+1,267	225.4	نعم
4	الزهارة	القصر الصغير	404	1,503	+1,099	272.0	لا
5	غدير الدفلة	ملوسة	601	1,695	+1,094	182.0	نعم
6	فرسيوة	القصر الصغير	2,022	3,104	+1,082	53.5	لا
7	المنار	البحراويين	1,937	2,796	+859	44.3	لا
8	النوينويش	البحراويين	1,492	2,242	+750	50.3	لا
9	المخفي	ملوسة	1,055	1,707	+652	61.8	نعم
10	عين الرمل	القصر الصغير	989	1,396	+407	41.2	لا
11	طالع الشريف	القصر الصغير	430	801	+371	86.3	لا
12	الدالية	القصر المجاز	267	610	+343	128.5	لا
13	اللشبا	القصر الصغير	753	1,065	+312	41.4	لا
14	الحومة	القصر المجاز	1,063	1,370	+307	28.9	لا
15	البرج	ملوسة	1,001	1,308	+307	30.7	نعم
16	عزيب بولعيش	ملوسة	625	918	+293	46.9	نعم
17	حسانة	القصر الصغير	926	1,179	+253	27.3	لا
18	تغرامت	تغرامت	475	681	+206	43.4	لا
19	الحمومي	ملوسة	784	966	+182	23.2	لا
20	فدان السعيدي	البحراويين	492	672	+180	36.6	لا

المصدر :المندوبية السامية للتخطيط، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 و2024؛ معالجة الباحث.

وتكشف مقارنة نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024 عن تفاوت واضح في وتيرة النمو السكاني بين الدواوير المدروسة. فقد سجلت بعض الدواوير زيادات سكانية كبيرة جدا، في حين ظلت الزيادة محدودة في دواوير أخرى. ويبرز هذا التفاوت بشكل خاص بإقليم طنجة–أصيلة، حيث تصدرت بعض الدواوير قائمة الأكثر نموا خلال الفترة المدروسة. ويعكس ذلك اختلاف درجة جاذبية المجالات البيحضرية وقدرتها على استقطاب السكان خلال العقد الأخير.

ويكتسي التوزيع المكاني للدواوير الأكثر نموا أهمية خاصة عند مقارنته بنطاق التأثير الصناعي المحدد في 5 كلم. ففي إقليم طنجة–أصيلة، تقع 16 دوارا من أصل 20 من الدواوير الأكثر نموا سكانيا داخل هذا النطاق، أي ما يعادل 80% منها. وتكشف هذه النتيجة عن تمركز واضح للدواوير ذات النمو السكاني المرتفع في المجال القريب من مناطق الدينامية الصناعية، بما يشير إلى وجود ارتباط مكاني بين القرب من الأقطاب الصناعية وتزايد جاذبية بعض الدواوير لاستقبال السكان.

وتختلف الصورة في إقليم الفحص–أنجرة، حيث يظل حضور الدواوير الأكثر نموا داخل نطاق التأثير الصناعي أقل من نظيره في إقليم طنجة–أصيلة. ويكتسب هذا الاختلاف دلالة خاصة بالنظر إلى أن التحليل يركز في حالة الفحص–أنجرة على المجال المجاور لطنجة ولا سيما جماعتي ملوسة والجوامعة اللتين ترتبطان بالدينامية الصناعية وتحتضنان مناطق صناعية. ويعكس هذا التباين اختلاف درجة ارتباط الدواوير بالدينامية الاقتصادية والعمرانية لطنجة، ويطرح مسألة تأثير الموقع وسهولة الولوج والقرب من فرص الشغل في تفسير التفاوت في الاستقطاب السكاني.

وإذا كان القرب من مناطق النشاط الصناعي يمثل أحد العوامل المحتملة في تفسير النمو السكاني، فإن تفسير جاذبية الدواوير لا يمكن اختزاله في عامل القرب وحده؛ إذ يتداخل معه مستوى التجهيز والخدمات وظروف السكن وإمكانية الولوج إلى المدينة ومناطق التشغيل.

2. العدالة الترابية ورهانات إدماج الدواوير البيحضرية: تقييم الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية

أ. تقييم السياسات العمومية

لا يمكن فهم التفاوتات المجالية التي كشفت عنها الدراسة دون استحضار طبيعة التدخلات العمومية التي واكبت الدينامية الصناعية بإقليم طنجة–أصيلة. فرغم الاستثمارات الكبرى التي عرفها الإقليم وما رافقها من تطوير للبنيات التحتية واستقطاب للمشاريع الصناعية، فإن نتائج الدراسة تبين أن وتيرة تأهيل الدواوير البيحضرية لم تواكب بنفس الدرجة سرعة التحولات الاقتصادية والعمرانية، مما أفرز تفاوتا في مستويات التجهيز والولوج إلى الخدمات الأساسية.

وقد أطلقت الدولة والجماعات الترابية مجموعة من البرامج الرامية إلى تحسين ظروف العيش داخل المجالات البيحضرية من خلال مشاريع إعادة الهيكلة والتأهيل الحضري وتوسيع شبكات الماء الصالح للشرب والتطهير السائل وتأهيل المسالك والطرق إلى جانب إدماج بعض الدواوير ضمن وثائق التعمير وبرامج التنمية المحلية. وأسهمت هذه التدخلات في تحسين أوضاع عدد من المجالات، إلا أن آثارها ظلت متفاوتة من دوار إلى آخر تبعا لأولويات التدخل والموارد المالية وسرعة تنفيذ المشاريع ومستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين الترابيين.

وفي إطار تشخيص التفاوتات المجالية وتقييم مستوى العدالة الترابية بالهوامش البيحضرية لمدينة طنجة، يُقدم الجدول الموالي قاعدة بيانات كمية ترصد واقع الولوجية المادية إلى الخدمات العمومية الأساسية (التعليمية والصحية) والبنية التحتية الطرقية. وتستعرض هذه المعطيات حالة عينة من الدواوير القروية الأكثر استقطاباً للساكنة والمتاخمة للمدار الحضري، مما يوفر أرضية صلبة لتحليل المفارقات القائمة بين وتيرة التمدد الديمغرافي المتسارع من جهة، ومحدودية العرض المرفقي المتوفر في هذا المجال الانتقالي من جهة أخرى.

جدول (4): مؤشرات الولوجية المجالية للخدمات العمومية والبنية الطرقية بالدواوير البيحضرية الكبرى لمدينة طنجة (2024).

الدوار	الجماعة	عدد السكان في 2024	الطريق المعبدة (كلم)20 24	الطريق السالك للسيارات (كلم)	أقرب مدرسة ابتدائية (كلم) 2024	أقرب مؤسسة ثانوية إعدادية (كلم) 2024	أقرب مؤسسة الثانوية التأهيلية 2024	أقرب مركز صحي /المستشفى 2024
شراقة	حجر النحل	8,201	0.17	0.18	1.73	2.60	6.17	8.43
الكوارت المحارزة	العوامة	3,722	0.85	0.37	1.50	2.07	2.08	2.08
المومبار	العوامة	3,924	0.16	0.27	1.19	6.17	9.06	13.93
عين دالية الصغيرة	العوامة	3,259	1.43	1.46	2.01	4.68	5.41	5.73
بوكدور	حجر النحل	2,805	1.18	1.24	1.42	6.15	8.92	10.08
السلاويين	العوامة	1,600	0.28	0.26	0.90	1.42	1.42	1.42
القلعية	سبت الزينات	1,407	1.25	0.82	1.56	4.02	6.44	4.04
الديموس	العوامة	1,815	0.18	0.07	0.50	3.90	7.65	7.70
عين دالية الكبيرة	العوامة	942	0.85	0.68	1.84	5.65	5.68	5.68
الخرب	سبت الزينات	1,058	0.63	0.58	1.67	2.18	8.53	2.29
دار زهيرو	حجر النحل	1,073	1.05	1.17	1.96	4.06	6.39	7.83
الشريعة	العوامة	750	0.29	0.05	1.79	4.09	5.05	5.23
قنوعة	حجر النحل	717	0.9	1.0	1.7	5.9	5.9	5.9
الغزلان	سبت الزينات	429	0.59	0.11	2.22	2.22	9.50	2.26

أولاد زيان	سبت الزينات	627	1.15	1.14	1.07	7.93	9.99	7.93
النحل	سبت الزينات	413	0.51	0.19	2.44	2.44	7.87	2.44
بني واسين	البحراويين	6,300	0.17	0.09	1.02	7.33	8.12	8.13
الرمان	ملوسة	3,191	1.39	1.41	2.11	6.63	6.63	7.90
دار حمران	ملوسة	1,829	1.64	1.40	2.32	11.26	11.29	11.48
غدير الدفلة	ملوسة	1,695	1.12	1.05	1.24	9.50	9.57	10.57
المخفي	ملوسة	1,707	1.22	1.91	1.56	1.58	1.58	2.21
البرج	ملوسة	1,001	1.06	1.25	2.30	14.62	14.88	14.87
عزيب بولعيش	ملوسة	625	1.35	1.35	1.35	12.87	12.87	12.87

المصدر :معالجة الباحث انطلاقا من قاعدة معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

خريطة 6: الدواوير الأكثر نمو سكانيا بين سنتي 2014 و2024 بالمجال البيحضري بطنجة

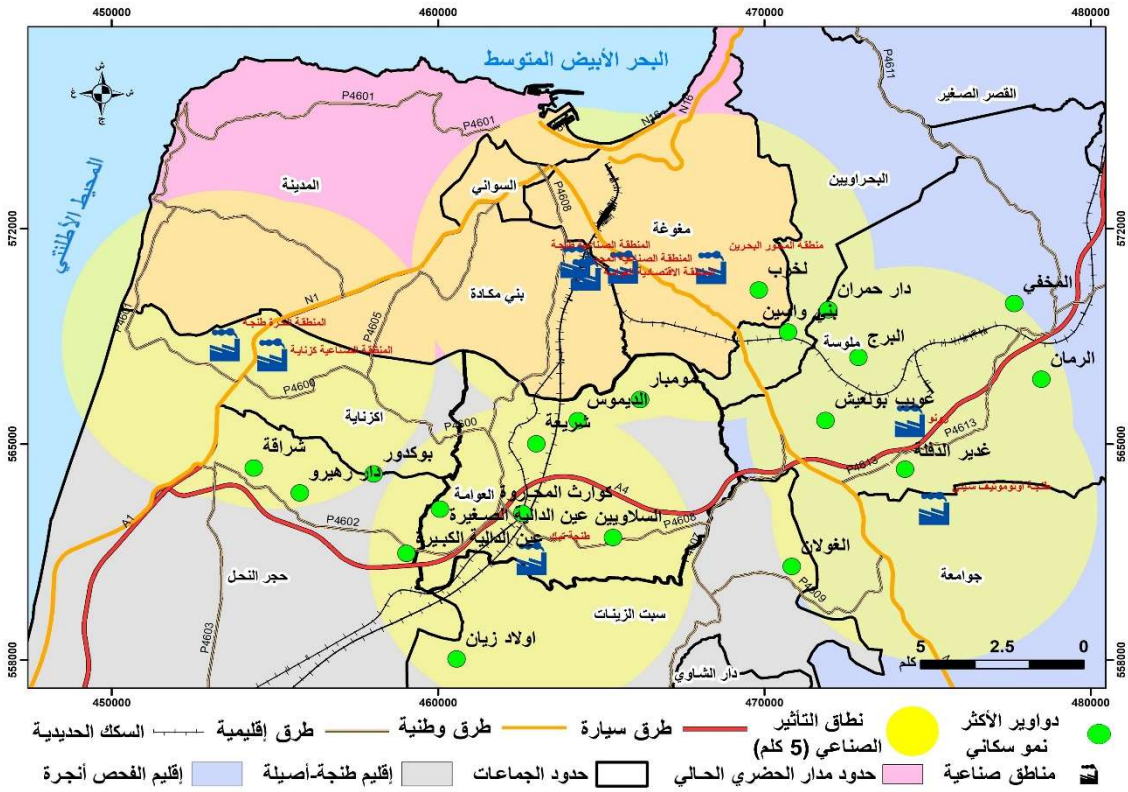

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الحضرية لطنجة واحصاءات نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى.

بناء على المعطيات الإحصائية المضمنة في الجدول والخريطة، يمكن رصد تفاوتات مجالية حادة في مستويات الولوجية للتجهيزات والخدمات العمومية الأساسية بالدواوير المدروسة، وهو ما يعكس خللا في التوازن بين دينامية التوسع الديمغرافي والعمراني للمجال البيحضري لطنجة، وبين وتيرة توطين المرافق الهيكلية. ويمكن تفكيك هذا الوضع عبر المستويات التالية:

- **التباين في العرض التربوي وتكريس الهشاشة المدرسية:**

التعليم الابتدائي (منطق القرب المادي): تظهر المؤشرات تغطية مجالية مقبولة ومتقاربة نسبيا لخدمات التعليم الابتدائي، حيث لا تتجاوز المسافة القصوى 2.44 كلم في دوار "النحل"، وتصل إلى أدنى مستوياتها في دوار "الديموس" بـــ 0.50 كلم . يعكس هذا المعطى استجابة الحد الأدنى للخريطة المدرسية لمتطلبات القرب الأساسية.

الأسلاك الإعدادية والتأهيلية (القطيعة المجالية): يسجل العرض التربوي تراجعا ملحوظا في مستويات التعليم الثانوي بشقيه، لتتسع هوة الولوجية بشكل حرج، خصوصا في دواوير جماعة ملوسة؛ إذ يجبر المتعلمون في دوار "البرج" على قطع مسافة 14.62 كلم لبلوغ أقرب إعدادية و 14.88 كلم للثانوية التأهيلية. وينطبق هذا الوضع على دوار "عزيب بولعيش" (12.87 كلم) و"دار حمران" (11.26 كلم للإعدادي و 11.29 كلم للتأهيلي). هذه المسافات الشاسعة تشكل عائقا بنيويا أمام الاستمرار في التحصيل الدراسي، وتعد متغيرا حاسما في تفسير معدلات الهدر المدرسي بالمنطقة.

- **الولوجية الصحية: اختلال العرض المرفقي أمام الثقل الديمغرافي:**

تكشف مؤشرات الولوجية للمراكز الصحية والمستشفيات عن غياب صارخ لمبدأ "العدالة المجالية" في توزيع العرض الصحي، حيث لا يتناسب توطين هذه المرافق مع الكثافات السكانية المتصاعدة في هذه الهوامش يتجلى هذا التناقض بوضوح في الدواوير ذات الثقل الديمغرافي الكبير؛ فدوار "شراقة" الذي يتصدر القائمة بـــ 8,201 نسمة، يبعد بحوالي 8.43 كلم عن أقرب مركز صحي أو مستشفى . وبالمثل، يسجل دوار "المومبار" (3,924 نسمة) أبعد مسافة إقصاء صحي بـــ 13.93 كلم ، يليه دوار "بوكدور" (2,805 نسمة) بمسافة 10.08 كلم .

في المقابل، تستفيد أقلية من الدواوير من ولوجية جيدة لا تتجاوز 3 كيلومترات، كـــ "السلاويين" (1.42 كلم) و"الكوارت المحارزة" (2.08 كلم) و"المخفي" (2.21 كلم) ، مما يرجح استفادتها من التمدد العضوي للتجهيزات الحضرية لطنجة أو تواجدها على محاور مجهزة.

وتبرز هذه القراءة أن المجال البيحضري المدروس يعاني من "نقص في التجهيز الوظيفي" (Sous-équipement fonctionnel). فرغم قربه الجغرافي من المدار الحضري لمدينة طنجة، إلا أنه لا يزال يعمل كمجال استقطاب ديمغرافي (وعاء سكني) أكثر من كونه فضاء مندمجا يتمتع بالاكتفاء الخدماتي، مما يفرز مجالات انتقالية تتسم بهشاشة بنيوية تستوجب مراجعة سياسات التهيئة وإعداد التراب، لتدارك العجز المتراكم في المرافق الصحية والتعليمية العليا.

ب. **آليات تحقيق العدالة الترابية**

تعد العدالة الترابية من المفاهيم المركزية في الأدبيات الجغرافية المعاصرة، إذ تتجاوز فكرة المساواة الشكلية في توزيع التجهيزات والخدمات، لتشمل ضمان تكافؤ الفرص بين المجالات في الولوج إلى التنمية والموارد، مع مراعاة خصوصياتها المجالية والاجتماعية. وفي

هذا الإطار، لا يمكن تقييم نجاح الدينامية الصناعية بمدينة طنجة من خلال مؤشرات الاستثمار والنمو الاقتصادي فقط، بل ينبغي قياس قدرتها على تحقيق اندماج مجالي واجتماعي متوازن للدواوير البيحضرية، بما يحد من التفاوتات التي أبرزتها هذه الدراسة[12].

وانطلاقا من نتائج الدراسة، يتبين أن تحقيق العدالة الترابية يقتضي الانتقال من منطق التدخلات القطاعية المنفصلة إلى التخطيط المجالي المندمج، الذي ينسق بين السياسات الصناعية والعمرانية والاجتماعية والبيئية. فالتوسع الصناعي ينبغي أن يواكبه تخطيط استباقي يحدد احتياجات الدواوير من السكن، والتجهيزات وشبكات النقل والمرافق العمومية بما يضمن مواكبة التحولات المجالية قبل أن تتحول إلى اختلالات يصعب معالجتها لاحقا. ويعزز هذا التوجه قدرة المجال البيحضري على استيعاب النمو العمراني بصورة أكثر توازنا واستدامة.

كما تبرز نتائج الدراسة أهمية الحكامة الترابية باعتبارها آلية أساسية لتقليص الفوارق المجالية، من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الجماعات الترابية، والوكالة الحضرية، والمصالح اللامركزة، والمؤسسات المشرفة على التنمية الاقتصادية. فالتحديات التي تواجه الدواوير البيحضرية لا يمكن معالجتها عبر تدخلات منفردة، وإنما تتطلب رؤية مشتركة تضمن تكامل البرامج والمشاريع، وتربط بين متطلبات الاستثمار الصناعي وحاجيات الساكنة المحلية.

[12] Lévy, J., & Lussault, M. (2013). Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés (Nouvelle édition). Paris: Belin.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الدينامية الصناعية التي عرفها إقليم طنجة– أصيلة خلال العقود الأخيرة لم تقتصر آثارها على تعزيز الوظيفة الاقتصادية للإقليم واستقطاب الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية، وإنما أسهمت في إعادة تشكيل بنيته المجالية وإعادة تنظيم العلاقات بين مدينة طنجة ومحيطها البيحضري. فقد أدى تطور الميناء والمناطق الصناعية وشبكات النقل واللوجستيك إلى توسيع مجال التأثير الحضري والاقتصادي للمدينة، وامتداده نحو عدد من الدواوير المجاورة التي أصبحت تؤدي وظائف جديدة مرتبطة بالسكن والعمل والخدمات. وبذلك، انتقل المجال البيحضري تدريجيا من مجال ذي طابع قروي غالب إلى فضاء متعدد الوظائف، تتداخل فيه الاستعمالات السكنية والصناعية والخدماتية مع الأنشطة الفلاحية المتراجعة.

وانطلاقا من هذه النتائج، يتضح أن تحقيق العدالة الترابية في المجال البيحضري لا يقتضي إلغاء الفوارق بين الدواوير، بالنظر إلى اختلاف مواقعها ووظائفها ومواردها، وإنما يستدعي الحد من التفاوتات غير المبررة التي تحد من قدرة بعض المجالات وساكنتها على الاستفادة من فرص التنمية. وفي هذا السياق، يبرز التخطيط المجالي المندمج باعتباره أحد المداخل الأساسية لمواكبة الدينامية الصناعية، من خلال تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسات الصناعية والعمرانية والاجتماعية والبيئية، وربط التوسع الاقتصادي بالتوقع المسبق للحاجيات المرتبطة بالسكن والنقل والتجهيزات والخدمات الأساسية.

كما تبرز الحكامة الترابية كشرط أساسي لتحقيق هذا الاندماج، من خلال تعزيز التنسيق بين الجماعات الترابية والوكالة الحضرية والمصالح اللامركزة والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات والمشاريع نحو المجالات التي تعاني من أكبر درجات الخصاص. ولا يتعلق الأمر فقط بزيادة حجم التدخلات العمومية، وإنما بتحسين قدرتها على الاستهداف المجالي والتكامل فيما بينها، حتى لا تظل الدواوير البيحضرية مجرد مجالات تتلقى آثار التوسع الصناعي والعمراني، بل تصبح جزءا من عملية صنع التنمية وتدبيرها[13].

وعليه، فإن إدماج الدواوير البيحضرية ضمن الدينامية التنموية لإقليم طنجة ينبغي أن يتجاوز المقاربة التي تنظر إليها باعتبارها مجالات هامشية أو احتياطا عقاريا للتوسع الحضري، نحو الاعتراف بها كأجزاء فاعلة من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للإقليم. ويقتضي ذلك تعزيز ربطها بشبكات النقل والخدمات، وتحسين مستوى التجهيزات الأساسية، وإدماجها بصورة أكثر فعالية في وثائق التهيئة والتخطيط، مع الحفاظ على ما تبقى من مواردها ومقوماتها البيئية.

وبذلك، تخلص الدراسة إلى أن **الدينامية الصناعية تمثل في الوقت نفسه عاملا لإعادة تشكيل المجال وفرصة لتعزيز التنمية، ومصدرا محتملا لإنتاج تفاوتات جديدة إذا لم تواكبها سياسات ترابية استباقية ومندمجة**. ومن ثم، فإن مستقبل المجال البيحضري بإقليم طنجة لا يرتبط فقط بمدى استمرار جاذبيته الصناعية، وإنما بقدرته على تحويل ثمار هذه الدينامية الاقتصادية إلى تنمية مجالية أكثر شمولا وتوازنا، تجعل من تحسين شروط عيش السكان وتقليص الفوارق بين المجالات جزءا أساسيا من المشروع التنموي للإقليم .

[13] إحالة ذاتية، المملكة المغربية .التنمية القروية: نحو دينامية جديدة للتدخل بالوسط القروي .(2014) .المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المصادر والمراجع:

- بيير ميرلان وفرانسواز شواي .(2015) مادة"Périurbanisation" ، ضمن :معجم العمران والتهيئة (الطبعة الثالثة)، منشورات الجامعة الفرنسية(PUF) ، باريس، ص. 582.
- المندوبية السامية للتخطيط .(2024) نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، 2014، و2024.
- الوكالة الحضرية لطنجة .(2024) تقرير الأنشطة برسم سنة 2024، ص 45.
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان .التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة–تطوان–الحسيمة.
- Bouaouinate, M., & El Aich, A. (2017). L'impact des zones industrielles sur la croissance urbaine: Cas de Tanger. Revue Marocaine de Géomorphologie et d'Aménagement.
- Jamila saidi The Nador Steel Complex_ The Beginnings of a National Base Industry
- Gibraltar Port Authority. (2025). Port Information – About the Port of Gibraltar.
- Lévy, J., & Lussault, M. (2013). Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés (Nouvelle édition). Paris: Belin.
- Mareï, N. (2012). Le détroit de Gibraltar dans la mondialisation des transports maritimes. EchoGéo.
- Planel, S. (2012). Foucault, échelles, espace et justice à Tanger-Med (Maroc).
- Scott, A. J. (2001). Globalization and the rise of city-regions. European Planning Studies, 9(7), 813–826. https://doi.org/10.1080/09654310120079788
- Soja, E. W. (2010). Seeking Spatial Justice. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Tanger Med Special Agency. (2023). Annual Report 2023.